

تقييم المصارف التجارية العراقية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

(دراسة حالة لمجموعة من المصارف العراقية الاهلية)*

Identify The Factors Affecting On The Profitability Of Banks Using The Financial Analysis

(A Case Study Of A Group Of Iraqi Private Banks)

م.سامية هاني عجيل

Samia Hani Ajil

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

University of Kufa / College of
Administration and Economicssamyiah.alouity@uokufa.edu.iq

أ.م.د. عبدالحسين جاسم الأسدي

Prof. Abdul-Hussein Jassim Al-Asadi

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

University of Karbala / College of
Administration and Economics

المخلص

يهدف البحث الى دراسة تقييم المصارف التجارية العراقية باستخدام مؤشرات التحليل المالي للحسابات المالية المنشورة وتحديد تلك العوامل ، حيث ركز البحث على بعض المؤشرات المالية والتي تمثلت بـ (السيولة ، السوق المالية ، الربحية ، الرافعة المالية) واستخراج النسب المالية ودراسة دلالاتها وبالتالي تحديد أهم العوامل المالية المؤثرة على ربحية المصارف والتي على ادارة المصارف التركيز عليها للوصول الى مستويات الربح المناسبة اضافة الى اهميتها لتحقيق الكفاءة والفاعلية في العمل المصرفي وتحسين الجودة . وتوصل البحث الى الاستنتاج الرئيسي بان اهم العوامل المؤثرة على مستويات الربحية تتمثل بـ (السيولة ، حقوق الملكية ، المطلوبات ، الاستثمارات) ، ويوصي البحث ادارات المصارف بالتعامل بشكل متوازن بين المخاطر المالية وبين العوائد المطلوب تحقيقها .

المصطلحات المفتاحية: ربحية المصارف (الأهمية ، إيرادات وتكاليف المصارف) ، مؤشرات التحليل المالي (مؤشرات الربحية مؤشرات السيولة مؤشرات السوق المالية مؤشرات الرافعة المالية) .

Abstract

The research aims to study the financial factors affecting on the profitability of banks by using the financial analysis of the published financial accounts and identify these factors, as the research focused on some of the financial indicators, which were represented by (liquidity, financial market, profitability and leverage) and extract financial ratios and study their implications Thus determine the most important financial factors affecting on the profitability of banks, which must be focused by the banks to management on to reach to the appropriate profit levels in addition to their importance to achieve efficiency and effectiveness in banking and work quality improvement . The main conclusion of the research is that the most important factors affecting on profitability levels are (liquidity, equity, liabilities and investments). The research recommends that banks' management should deal in a balanced manner between financial risks and the returns have to be achieved.

Keywords: banks profitability(Revenues and Costs of Banks),,financial analysis indicators(Profitability Liquidity indicators Financial market and Leverage).

المبحث الاول/منهجية الدراسة وأسلوبها العام

أولاً : مشكلة الدراسة :

تعد الربحية في صورة من صور الأرباح المحتجزة واحدى مصادرها الرئيسية وذلك من اجل توليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحية والتي يركون رأس مالها كافي باعتبارها المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وتحقيق الجودة في إدارتها، وكل ذلك يتم من خلال معرفة عميقة للمؤشرات المالية التي يتم استعمالها من اجل تقييم اداء عمل المصارف وتأثيرها على ربحية المصارف من خلال اهمية تلك المؤشرات والمتمثلة في السيولة المتوفرة وحجم الملكية وصافي الأرباح وغيرها كون تتبع اهمية عمل المصارف بالاعتماد على تلك المؤشرات المالية في ظل جملة من التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والمنافسات القائمة بين مجموعة من تلك المصارف .

ومن هنا برزت مشكلة البحث والمتمثلة في مدى اعتماد المصارف في استخدامها لتحليل المالي لتقييم المصارف التجارية العراقية وبالتالي السعي نحو تحقيق الصالح العام بما يضمن لها النمو والبقاء والمنافسة مع المنظمات المماثلة .

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

1- ما مدى استخدام نسب التحليل المالي لتحقيق الربحية باعتبارها الهدف الاساسي في عمل المنظمات المبحوثة؟

2- هل يوجد تأثير لتطبيق النسب المالية في تحقيق الربحية في المنظمات المبحوثة؟

ثانياً : أهداف الدراسة :

1. قياس ربحية المصارف والتي اعتمدت على زيادة العوائد أو تخفيض التكاليف أو كليهما ، وبالتالي على ادارة المصرف البحث عن ابواب العوائد
2. بيان العوامل المؤثرة في ربحية المصارف وتحديد حجم المخاطر المحتملة ومعدلاته المتوقع تحقيقها
3. تحديد الفرص الجديدة من خلال القيام بالتحسينات الممكنة لعملية الاداء المصرفي
4. تحديد أي العوامل اكثر تأثيرا في الربحية على المصارف .
5. الاستفادة من النتائج الناجمة عن التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
6. التعرف على اهم العوامل المالية المؤثرة على ربحية المصارف .

ثالثاً : أهمية الدراسة والحاجة إليها:

تنبثق أهمية الدراسة من البحث في اجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استثمارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات جدوى اقتصادية، ومع ذلك، فإن عملية التحليل المالي هي اداة تستخدم للتحكم في تقييم الوضع المالي للمصارف التجارية ، ونتائج الاعمال لوحده معينة خلال الفترة الحالية والفترة الماضية من اجل الوصول الى افضل التنبؤات والتقديرات الممكنة عن الظروف الاقتصادية والإدارية والسياسية، وان من أهم العوامل المالية المؤثرة على ربحية المصارف الاهلية والتي ستوفر معلومات مفيدة للباحثين وادارة المصارف والمالكين والمساهمين والجهات الاخرى لمعرفة العوامل المالية المؤثرة على الأرباح ، ومعرفة كفاءة أو عدم كفاءة ادارة المصرف وكذلك استثمار الموارد المتاحة افضل استثمار ومدى فاعليتها في تحقيق اهداف المصرف ، وذلك له أثر كبير وواضح في عملية الاستثمار، والعمل

المصرفي، وخدمة المجتمع. فضلاً عن التركيز الكثيف تجاه العوامل التي من الممكن ان تؤثر على ربحية المصارف والتي بدورها تؤدي الى رفع الكفاءة في أداء عمل المصارف من اجل الارتقاء بعملها من خلال عملية التحديث والتطوير المستمر لبيئة الخدمات المالية .

سادساً : **فرضية الدراسة:**

تم وضع فرضيات الدراسة وهي

1- وجود علاقة تأثيرية بين العوامل التي تؤثر على نسب الربحية باستخدام نسب التحليل المالي للمصارف العراقية الخاصة ذات العلاقة.

2- المخاطر المستقبلية التي قد تواجه المصارف من خلال استخدام النسب المالية تقل او تزداد من خلال تحليل دلالاتها ودراستها ومقارنتها مع المصارف العاملة في نفس القطاع.

3- العلاقة بين الكفاءة وادارة بعض المصارف علاقة ايجابية والمتمثلة ارتفاع نسبة التداول والتي بلغت (2,33 و 2,48 و 3,15) للسنوات (2015,2016,2017) على التوالي مما يؤشر الى قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية قصيرة الاجل من خلال الأصول المتداولة , وبنفس الوقت يؤشر على تقييد رأس المال وتعكس سياسة متحفظة من قبل ادارة المصرف للابتعاد عن المخاطر وبالتالي سيؤثر على عوائد المصرف.

4- تشير مؤشرات الرافعة المالية الى انخفاض مساهمة الدائنين في موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين , حيث بلغت نسبة المديونية للمصرف (83%,76%,75%) خلال السنوات (2015,2016,2017) مما يؤشر انخفاض واضح في نسب المديونية ورغم هذا الانخفاض ولكنه مازال يشكل نسبة كبيرة حيث يتجاوز معيار نسب المديونية البالغ (50%) .

سابعاً : **أسلوب الدراسة**

تم استخدام طرائق عدة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاتمام الجانب النظري والتطبيقي وهي: الكتب والبحوث والرسائل والإطاريح العربية والاجنبية الكشوفات المالية (الميزانية العمومية ,كشف الدخل ,والمصرح بها من قبل المصارف عينة الدراسة).

ثامناً : **منهج الدراسة :**

تم الاعتماد على أسلوب المنهج العلمي والذي جمع بين المنهج الاستقرائي في تناول الاطار النظري للبحث وتم الاعتماد على التحليلي الوصفي في دراسة البيانات المالية للمصارف محل التطبيق.

تاسعاً: **حدود البحث الزمانية والمكانية :**

• **الحدود المكانية :** تمثلت بأربعة مصارف اهلية (مساهمة) وهي (مصرف آشور , ومصرف بغداد ومصرف التجاري العراقي , ومصرف التنمية) .

• **الحدود الزمانية :** تحليل البيانات المالية المنشورة للمصارف محل التطبيق والتي تمثلت بالسنوات (2015_2017).

المبحث الثاني / مفهوم وأهمية المصارف وطبيعة نشاطاتها

تمهيد

بسبب الظروف والتطورات الاجتماعية والاقتصادية جاء ظهور المصارف والتي من الضروريات في حياة الانسان كونها تحتل مركزاً حيوياً لتعبئة وتمويل المدخرات لتحقيق التنمية وهي بذلك تقوم بتقديم الادوات والوظائف والخدمات المتنوعة التي تعمل على زيادة النشاط الاقتصادي والمساهمة في النمو والتقدم الاقتصادي للدول .

أولاً: مفهوم المصارف وأهميتها وطبيعتها اعمالها وانشطتها .

ان المصارف التجارية - وهي المجهز المهيمن على الائتمان وخدمات الدفع للمنظمات والاشخاص العاديين . ان هيكل صناعة الصيرفة فريد من نوعه مقارنة مع باقي العالم . فاعلم المصارف التجارية هي صغیر بالمعايير العالمية والمصرف المفرد وهو اقدم انواع الاعمال المصرفية وهي تقدم كافة خدماتها من مكتب واحد عبر سلسلة صغيرة من الخدمات (مثل الايداعات واصدار الصكوك) تقدم بأجهزة بسيطة جدا (Branco et al, 2016: 63).

ويرى (Chiu & TY , 2019: 172) أنه لاتزال النظم المصرفية العالمية تشهد تغيراً ملحوظاً في ضوء القوى التي تعيد تشكيل هيكل الأسواق والطريقة التي تتم بها إدارة الأعمال المصرفية . وتمثل المصارف الخاصة احدى الاتجاهات الرئيسية في النمو في كل من عمليات الدمج المحلية وعبر الحدود التي تخلق شركات مالية متنوعة كبيرة تمتد عبر القارات .يعمل التوحيد المحلي على زيادة التركيز ، مما يثير مخاوف المنافسة للجهات التنظيمية والمستهلكين .تعمل الصفقات عبر الحدود على تعزيز وصول وتغطية البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية في الأسواق المتقدمة والناشئة على حد سواء ، وهذا له انعكاسات على الوضع التنافسي للبنوك المحلية وي طرح تحديات أمام المنظمين - داخل الدولة ، لكنه يزيد أيضاً من الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي .بالإضافة الى، إن مالكي البنوك - أي حملة الأسهم - بحاجة إلى معرفة ما إذا كان نشاط التوحيد هذا سيزيد من قيمة استثماراتهم أو ما إذا كان سيتم تدمير القيمة .كما أن إمكانات تنويع المخاطر وتحقيق الحجم والنطاق والاقتصاديات الأخرى ذات أهمية كبرى .

واشارت المادة الاولى من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56 لسنة 2004) الى تعريف المصرف الاهلي بانه ذلك الشخص الحائز على تصريح او ترخيص بموجب التشريعات والقوانين المصرفية والتي تخول له الاشتراك في الاعمال المصرفية او غيرها من الانشطة المرتبطة بعمل المصارف .

ثانياً: أهمية المصارف الاهلية :

تتأتى أهمية المصارف الاهلية كونها من النشاطات الداعمة للبلد في بناء هيكلها الاقتصادي اذ تعد مورداً مهماً لتنفيذ السياسات القانونية للدولة بشكل عام ويساهم ايضا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع كما يعد اتساع المصارف الاهلية وتغير وزيادة نشاطها ادى الى تغير النظرة تجاه المصارف الاهلية من مصارف من مجرد مؤسسه لتجميع وحفظ الاموال واعادة اقراضها الى مؤسسات كبيرة تهدف الى تأدية مجموعة من الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويلها اذ تشكل المصارف الاهلية حلقة وصل وتفاعل بين مختلف اوجه النشاط الاقتصادي وبالتالي تؤدي الى زيادة عمليات المصارف الاهلية وتعدد خدماتها , وتصبح من الاهمية الاعتناء بالدور الذي تقدمه والمساهمات في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متوازن (العلاق,1998: 51)

وقد أشار (Gortsos) عام (1998) الى أهمية القطاع المصرفي وما يشهده من تغيرات جذرية ، مما أدى إلى وجود سوق تنافسية عالية والتي تتضمن :

- ✓ إلغاء القيود التنظيمية.
- ✓ إنشاء مجموعة واسعة من حقائب الخدمات.
- ✓ تغييرات كبيرة في حالة الملكية.
- ✓ الاستخدام المكثف للتكنولوجيا والانترنت.

أكد (3:2012, Mikesel) على ميزة تقديمها ودائع جارية (تحت الطب) وتأثيرها على جودة الحياة المصرفية ومدى تأثيرها في البيئة التنافسية بسبب المنافسة المتزايدة ، اذ ترتفع جودة الخدمات المصرفية كعامل مهم سيؤثر على حصص السوق ذات الصلة والربحية في القطاع المصرفي.

وأشار (فهد, 2009: 77) الى أن المصارف الخاصة تمتلك ميزة تقديم الودائع الجارية من خلال قيامها بعمليات الاقراض والاستثمار في الاوراق المالية المتنوعة والودائع الجارية المتكونة تشكل الاساس النقدي الذي لم يكن موجود اصلا وتستمد هذه السمة من قابليتها للسحب بصكوك الامر الذي يؤدي الى اهمية الدور الذي تمارسه المصارف الاهلية في اسنادها للسياسات النقدية الواجب تحقيقها ضمن الاطار العام لاستراتيجيات تطوير وتنمية الاقتصاد.

ثالثاً: الربحية المصرفية من حيث المفهوم والطبيعة :

تعد الربحية في صورة من صور الارباح المحتجزة واحدى مصادرها الرئيسية وذلك من اجل توليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الربحة والتي يركون رأس مالها كافي باعتبارها المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وتحقيق الجودة في إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر الحماية اللازمة لها من اجل الايفاء بمتطلبات العمل المصرفي (عبد العال, 2005: 77).

ويرى (69 :Atrill,2009) ان نسب الربحية التي تستخدم في المصارف تعد بمثابة المؤشر المالي والاقتصادي الذي يستخدم لتقييم اداء عمل المصارف والغرض الاساسي منه هو تعظيم ثروة المساهمين حيث تعطي هذه النسب صورة فعلية عن الاداء المالي المتحقق والمتمثل بالأرقام الذي يؤثر على الارباح مثل النفقات العامة او لإيرادات الارباح والهدف من قياس ربحية المصرف هي ظهور مجموعة واسعة من النسب المالية من خلال تحليلها بالشكل الذي يساعد في تعظيم قدرتها على مواجهة المخاطر او تعظيم قيمتها السوقية وكل ذلك يتم من خلال حساب ربحية المصارف. اما سعيد فيرى ان زيادة ارباح المصارف تعتمد على زيادة العوائد أو تخفيض التكاليف أو كليهما ، وبالتالي على ادارة المصرف البحث عن ابواب العوائد والتي تتمثل بـ (العوائد، الارباح، العمولات المصرفية وغيرها وتعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم اغفال ابواب التكاليف والبحث فيما يؤدي الى تخفيضها، (سعيد, 2013: 116). وتشمل إيرادات المصرف البنود الآتية :

(صاحب وآخرون, 2005: 34)

أ- الفوائد الدائنة عن التسهيلات الائتمانية.

ب- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين .

ج- اجور الخدمات التي تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استثمارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات جدوى اقتصادية.

أما فيما يتعلق بالتكاليف فتكون على النحو التالي:

- أ- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها.
ب- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف الى المؤسسات المالية والأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته.
ج- المصاريف الإدارية والعمومية.

رابعاً : العوامل المؤثرة على الربحية :

أ- الكفاءة :

تعد الكفاءة من اهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف كونها تعد المقياس الذي يحرك قدرة المنشأة في إدارة حركة الموجودات الأصول بمختلف أنواعها ونشاطاتها وذلك من اجل تقديم الخدمات بشكل افضل وانتاج المزيد من الايرادات باعتبارها المكونات الأساسية لربحية المنشأة انطلاقاً من تحقيق الدخل باعتباره اهم العوامل المؤثرة في سرعة تدوير الأصول ورأس المال العامل في نشاطات الشركة (Mesfin,2019:3) .

ب- مصادر التمويل :

هي عبارة عن مجموعة من النسب مهمتها الاساسية قياس مدى اعتمادية المنشأة في التمويل على مصادر خارجية , وتوضح هذه النسبة الامكانيات التي تغطي إجمالي الالتزامات من خلال استخدام إجمالي الأصول حيث انه وكلما انخفض هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر مجموعة من المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

$$\text{إجمالي الالتزامات إلى الأصول} = \text{إجمالي الالتزامات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

ج- المخاطر الائتمانية :

اشار (Kudinska el at ,2017:90) الى ان مخاطر الائتمان تشير إلى احتمال حدوث خسارة ناجمة عن الفشل الذي يحققه المُقرض في سداد القرض أو عدم وفائه بالالتزامات التعاقدية (Contractual Obligations) إن مشكلة إدارة مخاطر الائتمان ، وكذلك إجراء تقييم وتحليل كميين لمخاطر الائتمان وتصنيف المقرضين هي دائماً ما تكون مرتبطة بجميع البنوك المشاركة في إقراض الأفراد والكيانات القانونية، وعليه وبشكل عام ، فإنه عندما تمنح البنوك التجارية القروض للأفراد والكيانات القانونية ، فإن مخاطر الائتمان التي تنطوي عليها تتميز بالمعايير الكمية التالية احتمالية فشل المقرض في سداد القرض وبالتالي قد يكون الخطر خطر مقبول خطر متوسط وتحقيقي خسائر محتملة بسبب تقصير فسي سداد القرض ؛ فعندما يُقدّم المقرض الرهون العقارية أو البطاقات الائتمانية أو أي نوع آخر من القروض، فإنه يعرّض نفسه إلى مخاطر مُحتملة ناتجة من عدم قدرة المُقرض سداد القرض.

د- مخاطر السيولة :

اكد (Smadis & Corbett ,2018:208) على ان السيولة من حيث المعنى المطلق تعني بالنقدية، أما السيولة في جانب المعنى الفني فتعني قابلية الاصول على التحول إلى النقدية بالسرعة الممكنة ومن دون تحمل اية خسائر، والهدف من الاحتفاظ بموجودات سائلة وذلك من اجل مواجهة المطلوبات المستحقة الإداء

حالياً أو خلال مدة قصيرة، والسيولة هي عبارة عن مفهوم نسبي يحدد العلاقة بين النقدية والموجودات السهلة التحول إلى نقدية بسرعة ممكنة ودون تحمل اية خسائر، وبين مجموعة من الالتزامات المطلوب الوفاء بها

تساعد الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة على ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي ، والتي تكون غير مؤكدة لأنها تتأثر بالأحداث الخارجية وسلوك الوكلاء الآخرين. تعد مهمة مخاطر السيولة ذات أهمية قصوى لأن نقص السيولة في مؤسسة واحدة يمكن أن يكون له تداعيات على مستوى النظام. أدت تطورات السوق المالية في العقد الماضي إلى زيادة تعقيد مخاطر السيولة وإدارتها (عبدالحميد، 2012، 231)

هـ - الحجم:

إن لكبر حجم المصارف من العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف وذلك قياساً بإجمالي الموجودات المتعلقة بالمصرف والتي تؤدي إلى الانخفاض في معدل العائد على الموجودات الخاصة للمصارف الكبيرة ومقارنتها مع المصارف الصغيرة كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها وقابليتها على الاستثمار إذ أنه من المتوقع دائماً ترتبط الامكانيات التي زيادة موجودات المصرف والتي سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها بشكل كبير ومتوفر دائماً بالمقارنة مع المصارف صغيرة الحجم مما يسهل من عمليات انتهاز الفرص (اكرم، 2015: 325)

خامساً: مؤشرات صياغة الربحية:

أ - العائد على الموجودات (ROA) :

وفقاً لنسبة الربحية المتعلقة بالعائد على الموجودات هي النتيجة الصافية لمختلف السياسات والقرارات. فإن (Ahmad & Hamid, 2018:77) قد ذكر أن العائد على الأصول يوضح عدد الأرباح التي تم تحقيقها بالنسبة لمستوى الاستثمار في إجمالي الأصول

وهذا يعني ارتفاع هذه النسبة أن الشركة أكثر فاعلية في استخدام الأصول الشركة التي لديها لتوليد صافي الدخل. وبالتالي فإن أعلى عائد على الاستثمار يعني أداء الشركة أكثر فعالية وبالتالي معدل العائد سيكون أكبر. هذا سوف يزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين والتي تؤدي زيادة جاذبية الشركة إلى زيادة الطلب على الشركة من قبل المستثمرين لأنها يمكن أن توفر فوائد كبيرة (عائد) للمستثمرين. بمعنى آخر ، سيكون للعائد على الاستثمار تأثير على عوائد الأسهم التي سيتم قبولها من قبل المستثمرين وبالتالي فإنه لحساب (ROA) ، يمكن استخدام الصيغة التالية (Brigham, et al , 2011:100).

معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول

ب - العائد على حق الملكية (ROE) :

واضاف (Liikanen , 2012 :234) ان العائد على حقوق الملكية (ROE) يقيس معدل العائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين) لأصحاب الأسهم العادية كما إنه يضمن كفاءة الشركة في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين (المعروف أيضاً باسم صافي الأصول أو الأصول مطروحاً منها الخصوم)، يُظهر العائد على حقوق المساهمين مدى استخدام الشركة لصناديق الاستثمار لتحقيق نمو في الأرباح. تعتبر عوائد حقوق الملكية بين 15 % و 20 % جيدة عموماً عادة ما يكون العائد على حقوق المساهمين هو أكثر

من مجرد مقياس للربح ؛ إنه مقياس الكفاءة حيث تشير الزيادة في عمر الفروقات إلى أن الشركة تزيد من قدرتها على توليد الأرباح دون الحاجة إلى الكثير من رأس المال. كما يشير إلى مدى جودة إدارة الشركة لنشر رأس مال المساهمين.

أما (Petersen, 2008:1) فيرى انه كلما زاد العائد على حقوق المساهمين ، كلما كان أداء الشركة أكثر فعالية. تُستخدم هذه النسبة أيضًا لقياس قدرة رأس المال الخاص على تحقيق أرباح لجميع المساهمين ، سواء من الأسهم العادية أو الأسهم المفضلة. ان الزيادة في سعر سهم الشركة ستوفر عائداً مرتفعاً للمستثمرين. هذا سيزيد من جاذبية الشركة للمستثمرين. هذه الزيادة في الجاذبية تجعل الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين لأن معدل العائد سيكون أكبر, إذ ان الزيادة في العائد على حقوق المساهمين هو مؤشر يوضح للمساهمين على أنه العائد على غلى معدل الاستثمار سيكون أعلى ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} \div \text{حقوق الملكية}$$

ج- هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin)

بشكل عام ، يمثل هامش ربح التشغيل مؤشراً على المهارات الإدارية وكفاءة التشغيل. إنه يقيس قدرة شركتك على تحويل المبيعات إلى أرباح ما قبل الضريبة. إنها نسبة يمكنك استخدامها لمقارنة الوضع التنافسي لشركتك بالآخرين في نفس الصناعة. نظراً لأنه ينظر في دخل الشركة التشغيلي قبل خصم الضرائب ، فإن هامش الربح التشغيلي يعتبر في بعض الأحيان مقيماً أكثر موضوعية من نسبة هامش الربح الصافي (Salleh et al, 2018:2)

يمثل هامش ربح التشغيل مؤشراً على قوة أرباح شركتك من عملياتها الحالية. ويقول (Idaho & Utah, 1996:7) هذا هو المصدر الأساسي للتدفق النقدي لشركتك ، وتعتبر الزيادة في هامش الربح التشغيلي من فترة إلى أخرى علامة على وجود شركة صحية متنامية. إذا لم يكن الدخل التشغيلي لشركتك كافياً لتوليد الأموال التي تحتاجها لمواصلة التشغيل ، فيجب عليك العثور على مصادر أخرى للنقد

د- معدل العائد على المبيعات (هامش صافي الربح) (Net Profit Margin)

يشير هامش الربح أو صافي الربح أو هامش الربح الصافي أو صافي الربح جميعاً إلى مقياس الربحية. يتم حسابها من خلال إيجاد صافي الربح كنسبة مئوية من الإيرادات ، يتم احتساب نسبة الربح مع أخذ سعر التكلفة كأساس. يتم احتساب هامش الربح باستخدام سعر البيع (أو الإيرادات) كأساس. هامش الربح هو النسبة المئوية لسعر البيع الذي تحول إلى ربح ، حيث أن نسبة الربح هي النسبة المئوية لسعر التكلفة الذي يحصل عليه المرء كأرباح أعلى من سعر التكلفة (Alam, 2018:7) .

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمّل الربح} \div \text{صافي المبيعات}$$

المبحث الثالث/ التحليل المالي (Financial analysis)

تمهيد :

ان نسب الربحية التي تستخدم في المصارف تعد بمثابة المؤشر المالي والاقتصادي الذي يستخدم لتقييم اداء عمل المصارف والغرض الاساسي منه هو تعظيم ثروة المساهمين حيث تعطي هذه النسب صورة فعلية عن الاداء المالي المتحقق والمتمثل بالأرقام الذي يؤثر على الأرباح مثل النفقات العامة او لإيرادات الأرباح

والهدف من قياس ربحية المصرف هي ظهور مجموعة واسعة من النسب المالية من خلال تحليلها بالشكل الذي يساعد في تعظيم قدرتها على مواجهة المخاطر او تعظيم قيمتها السوقية وكل ذلك يتم من خلال حساب ربحية المصارف .

اما سعيد فيرى ان زيادة ارباح المصارف تعتمد على زيادة العوائد أو تخفيض التكاليف أو كليهما ، وبالتالي على ادارة المصرف البحث عن ابواب العوائد والتي تتمثل بـ (الفوائد، الارباح، العمولات المصرفية وغيرها وتعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم اغفال ابواب التكاليف والبحث فيما يؤدي الى تخفيضها، (سعيد, 2013: 116).

يعد التحليل المالي ميزه اساسية وضرورية للتخطيط المالي حيث يتم التعرف من خلالها على المركز المالي للمنظمة قبل البدء بوضع خطة المستقبلية والتفكير بها , يتم الاعتماد على البيانات التاريخية للتحليل المالي والتي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وبالتالي يعد عنصر مهم للكشف عن عناصر القوة والضعف للمركز المالي وللسياسات المختلفه التي تؤثر على ربحية المصارف .

أولاً : المفهوم والأهمية :

يعتبر التحليل المالي عبارة عن مجموعة من العمليات لمعالجة المنظمة من اجل الحصول على البيانات المتاحة وهو ما يهدف حصولها على المعلومات التي تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء عمل المنشآت و المصارف في الوقت الحاضر وفي الماضي وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (حمدان, 2009:

(30

في حين اكد (4 : Alshubiri, 2019) على مفهوم التحليل المالي كجزء من وظائف التحليل والتقارير المالية الخاصة بهم اذ يحتاج المسؤولون التنفيذيون الماليون إلى تقديم معلومات مهمة عن اتخاذ القرارات ، داخلياً للمديرين العاميين ورؤساء الأقسام ورؤساء الأقسام ، وخارجياً للمستثمرين والمؤسسات المالية. توجد مجموعة متنوعة من النسب لمساعدة المديرين الماليين في تليخيص وتحليل البيانات المالية والتشغيلية الواردة في البيانات المالية الرئيسية الثلاثة (الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية).

ومع ذلك، فإن عملية التحليل المالي هي اداة تستخدم للتحكم في تقييم الوضع المالي للشركة , ونتائج الاعمال لوحده معينة خلال الفترة الحالية والفترة الماضية من اجل الوصول الى افضل التنبؤات والتقدير المكنه عن الظروف الاقتصادية والإدارية والسياسية (ابو زيد , 2009: 20) .

ويتم استخدام مؤشرات التحليل المالي كالنسب المالية من اجل التشخيص في عملية اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة مشكلة الأداء المتدني وبالتالي العمل على ورفع مستواه وتتم هذه العملية من خلال مقارنة أداء المنشأة الحالي بأدائها الفعلي في السنوات السابقة أو بأداء القطاع الاقتصادي الذي تعمل ضمنه (النشاط) والذي تنتمي إليه المنشأة أو حتى مع أداء منشآت مماثلة لها(العلي , 2007: 77)

ثانياً : اهداف ومصادر التحليل المالي من خلال المعلومات المتوافرة :

من بين الحقائق التي لاجدال فيها أن البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها الشركات لها تأثير واضح على هيكلها المالية في جميع الأوقات وأيضاً على احتمالات تطورها في المستقبل. تتباين المشكلات المالية على مدار الوقت ، ويمكن رؤية تطور مستمر للتقنيات المستخدمة في حل المشاكل. كنتيجة لهذه الحقيقة ، أدت كل مرحلة من مراحل التاريخ المالي المثير للاهتمام بالفعل للأعمال إلى ظهور أدوات مختلفة تهدف إلى حل هذه المشكلات (Lafuente, 2001: 225).

اما (النعمي و التميمي, 2008: 18) تختلف أهداف التحليل المالي وذلك حسب الجهة التي تقوم بها بأعتبار أن نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يتم الاستناد اليها عند اتخاذ القرارات ، والحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق افضل الاستثمار للموارد ومن أهم هذه الاهداف هي :

1. تقييم الوضع النقدي والمالي للمنشأة.
2. تقييم اهم نتائج قرارات الاستثمار و التمويل.
3. تحديد سبب انحرافات الأداء المتحقق عن الأداء المخطط و تشخيص أسباب تلك الانحرافات.
4. الاستفادة من النتائج الناجمة عن التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية.
5. تحديد اهم الفرص المتاحة أمام الشركة و التي من الممكن استثمارها.
6. التنبؤ تجاه الاحتمالات التي تؤدي الى الفشل الذي قد يواجه المنشأة.
7. التحليل المالي هو مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات.
8. تقييم مدى الملاءمة المناسبة للمصرف في الأجل القصير و الطويل.

أضاف (مطر واخرون, 2003: 5) نوعين من المصادر اللازمة للتحليل المالي وهي :

- أ- المصادر الداخلية للتحليل المالي .
- ب- المصادر الخارجية للتحليل المالي .

ويتوقف مدى اعتماده كلا منهما على حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، وايضاً حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة فيها من خلال تحديد نوعية المؤشرات اي هل هي مؤشرات كمية (Quantitative) أو مؤشرات وصفية. (Qualitative) .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

1. البيانات المحاسبية المنشورة وغير المنشورة الختامية ، وتتضمن الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المصاحبة بتلك البيانات .
2. تقرير شامل عن مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية المهمة والتي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن سوق الاوراق المالية وهيئات البورصة ومكاتب السمسة .

اما (الشديفات, 2001:93) فيرى انه للتحليل لمالي عدة من الاستخدامات والمتضمنة :

- أ- تحديد قدرة الشركة الانتمانية
- ب- تحديد قدرة الشركة الايرادية
- ج- تحديد هيكل الشركة التمويلي الامثل
- د- تحديد هيكل التكاليف في الشركة
- هـ- المساعدة في وضع جملة من البرامج والسياسات الخاصة بالشركة
- و- تحديد القيمة العادلة لاسهم الشركة

ثالثاً: التحليل المالي باستخدام النسب المالية واهم المساويئ والمزايا المتعلقة بالتحليل المالي:

حدد عدد من الباحثين اهم النسب المالية المتعلقة بالتحليل المالي والتي تعد من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة الخاصة بدراسة أداء المصارف التجارية ومدى تقييمها ، والنسب المالية تتكون من ((مدى

العلاقة بين بنود الميزانيه بعضها ببعض أو لبعض بنود الخاصة بقائمة الدخل بقصد العن عن مصادر الضعف أو القوه في أداء المصارف التجارية حيث لا يوجد اتفاق بين مجمل المتخصصين على عدد هذه النسب أو مجاميعها ، اذ يوجد عدد كبير من هذه النسب والتي يمكن استخدامها في تقييم أداء عمل المصارف التجارية ، ومن هنا يمكن ابراز مشاكل الاختيار والتي تعد المشكلة الأساسية للنسب المالية ، فاختيار هذه النسب يجب ان يتناسب مع احتياجات القائمين على عملية تقيي.والجدول (1) يوضح التحليل بالنسب المالية إستناداً الى مجموعة من الباحثين:

الجدول (1) التحليل بالنسب المالية

ت	الباحث	مؤشرات الربحية	مؤشرات السيولة	مؤشرات السوق المالية	مؤشرات الرافعة المالية
1	(Res Socel at,2003)	*	*	*	*
2	(Choiet al ,1983)	*	*	*	*
3	(Fülbierel at,2008)	*	*	*	*
4	(Zeller & Bozoudis,2019)	*	*	*	*
5	(Yao,2013)	*	*	*	*
6	(Kostolansky,2016)	*	*	*	*
7	(ابو زيد ,2009)	*	*	*	*
8	(فهد ,2009)	*	*	*	*
	التكرار	8	8	8	8
	النسبة	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الواردة فيه.

يتضح من خلال الجدول (1) بان هنالك مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالتحليل المالي والتي هي :

1. مؤشرات الربحية :

من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية إذ تمكننا من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة ، و هذا يعني إن الربحية تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية و توسعها . إن استخدام نسب الربحية يمكن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة الأصول بكفاءة . فأن هذه النسب تعد المعيار الأقوى للحكم على الأداء الكلي للوحدة، وتعد من أهم المؤشرات التي يهتم بها المحللون الماليون والإدارة كونها تعكس نتائج تحليل النسب المالية الأخرى (Rose Socel at,2003) (Zeller & Bozoudis,2019) ..

2. مؤشرات السيولة :

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المنشآت الاقتصادية ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت ، فان

بمجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كقيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس وتتطلب إدارة السيولة في المصارف التجارية المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط وبين التوظيف في الأصول المختلفة لكي تساعد الإدارة الفعالة من مواجهة مخاطر السيولة على ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي ، والتي تكون غير مؤكدة لأنها تتأثر بالأحداث الخارجية وسلوك الوكلاء الآخرين. تعد مهمة مخاطر السيولة ذات أهمية قصوى لأن نقص السيولة في مؤسسة واحدة يمكن أن يكون له تداعيات على مستوى النظام. أدت تطورات السوق المالية في العقد الماضي إلى زيادة تعقيد مخاطر السيولة وإدارتها مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في المصرف (Zeller & Bozoudis,2019).

اهم مؤشرات السيولة

نسب التداول = مجموع الاصول ÷ مجموع الالتزامات

نسبة السيولة السريعة = مجموع الاصول _ المخزون ÷ مجموع الالتزامات

نسب النقدية = النقدية ÷ مجموع الالتزامات المتداولة

نسب السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الالتزامات المتداولة

3. مؤشرات السوق المالية :

وهي النسب التي تقيس كفاءة وفاعلية المصرف في استخدام امواله المتاحة ومدى تلبية لاحتياجات المتعاملين لذلك من الضروري ان تشغل الموارد المتاحة لديه في اوجه استثمارية مختلفة بغية تحقق الارباح فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في تشغيل موارده (Kostolansky,2016) وهنالك نوعين من المؤشرات،

4. مؤشرات الرافعة المالية:

بهدف الموازنة بين مصدري التمويل الداخلي والخارجي لهذه المؤسسات ، عمدت السلطات النقدية في دول العالم الى وضع حد ادنى لما يجب ان تكون عليه رؤوس اموالها ، او نسبة رؤوس الاموال الى الودائع او الموجودات ، او ما يطلق عليه بكفاية راس المال ، وذلك بهدف حماية او تامين اموال المودعين تجاه أي خسارة او عارض خارجي ، وهو ما يطلق عليه في الادب المصرفي بخط الدفاع الاول (Yao,2013)

اهم المزايا والمساوي التي يتمتع بها التحليل المالي

ذكر كلا من (Thompson,1994:159) (Meig , et al ., 1996:373) الى انه من الفوائد التي يتمتع التحليل المالي هي :

أ- تحديد الارباح غير المتحققة والضائعة والتي يتمتع بها المصارف وكذلك فرص النمو غير المستغلة .

ب- تحديد حجم المخاطر المحتملة ومعدلاته المتوقع تحقيقها .

ج- تحديد الفرص الجديده من خلال القيام بالتحسينات الممكنة لعملية الاداء المصرفي .

اما اهم المساوي لتي تتمتع بها التحليل المالي فقد اشار الى جملة من المساوي :

أ- النسب المالية تهتم بالأرقام والعناصر ذات الطابع الكمي ولاتقيس العوامل النوعية التي قد تكون مناسبة لأغراض تقويم أداة المصارف.

ب- قد تكون النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة ، التي قد تلجأ لتطوير النسب معينة من اجل تحسينات السنة المالية.

ج- النسب المالية الكثير منها هي عبارة عن هي مؤشر ساكنة كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية.

المبحث الرابع/ الجانب التحليلي لمتغيرات البحث

1. نبذة تعريفية: قبل تطبيق المؤشرات المالية على البيانات المالية للمصارف لابد من تقديم نبذة تعريفية عن المصارف محل التطبيق وكما موضح في الجدول رقم (2) .

الجدول (2) يستعرض نبذة تعريفية عن المصارف محل التطبيق .

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	الرمز المختصر	نشاط المصرف
1	أشور الدولي	2005/4/25	أشور BASH	ممارسة مختلف الأنشطة المصرفية من فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بمختلف اشكالها والقيام بعمليات التحويل الخارجي والداخلي وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان واصدار بطاقات ماستر كارد وخدمة الموبايل بانكوك واصدار السفاتيح والصكوك المصرفية وخدمة الانترنت المصرفية.
2	بغداد	1992/2/18	بغداد BBOB	خدمات مصرفية للأفراد والتي تشمل حسابات الإيداع، القروض التحويلات المصرفية، توفير الخدمات البنكية لعملاء المصرف في اي مكان (خارج وداخل العراق) وفي اي وقت , تقديم قروض تجارية , صناعية , زراعية , القيام بعمليات التحويل الخارجي والداخلي واصدار خطابات الضمان واصدار بطاقات ماستر كارد واصدار السفاتيح والصكوك المصرفية.
3	التجاري العراقي	1992/2/11	أهلي BCOI	يوفر البنك التجاري العراقي مجموعة واسعة ومختارة من الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات التحويلات المالية وتمويل التجارة للشركات المحلية وشركات المقاولات، كما يقدم البنك خدمات التمويل للشركات الدولية العاملة في العراق , فضلاً عن خدمات الإيداع، السحوبات النقدية، والخدمات المصرفية للأفراد والهيئات الاعتبارية واصدار خطابات الضمان واصدار بطاقات ماستر كارد واصدار السفاتيح والصكوك المصرفية.
4	مصرف التنمية الدولي للاستثمار	2011/1/11	تنمية BIDB	تقديم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية لمجتمع الأعمال في العراق ويشمل البنك الصناعات والقطاعات التالية : استيراد وتصدير سلع ومكونات قطع غيار وأدوات والنقل والمركبات والمعدات الثقيلة والسلع ولأجهزة والأثاث والمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمواد الاستهلاكية والصرافة والسماصرة و الخدمات العامة و كما يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية. بما في ذلك تمويل المشاريع والقروض المشتركة والتمويل التجاري .

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سوق الاوراق المالية والمواقع الالكترونية للمصارف

2. المؤشرات المالية المعتمدة:

أ- مؤشرات السيولة :

نسبة التداول : تقيس قدرة المصرف على تسديد المطلوبات قصيرة الاجل من خلال الموجودات المتداولة , وتحتسب من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة .

ب- مؤشرات السوق المالية :

أولاً : ربحية السهم الواحد: يقيس حصة السهم العادي الواحد من الارباح المتحققة خلال فترة اعداد البيانات المالية , ويعد مقياس للاداء الكلي للمصرف , ويحتسب بقسمة صافي الدخل على عدد الاسهم العادية.

ثانياً: القيمة الدفترية للسهم : يقيس القيمة التاريخية لذلك الجزء من الموجودات الشركة الذي جرى تمويله بأموال الملكية , ويحتسب بقسمة حق الملكية على عدد الاسهم العادية.

ثالثاً: القيمة السوقية للسهم الى قيمته الدفترية: يقيس مدى امتلاك المصرف فرص النجاح والنمو.

ج- مؤشرات الربحية التشغيلية :

أولاً : معدل العائد على الاستثمار او الموجودات (ROA) : يقيس كفاءة الادارة في تحقيق الارباح من مجمل استثماراتها في الموجودات , ويحتسب المعدل من قسمة صافي الدخل التشغيلي على اجمالي الموجودات.
ثانياً : معدل العائد على حق الملكية (ROE): يقيس معدل العائد المتوقع عن استثمار أموال المالكين , ويقيس كفاءة الادارة باستثمار تلك الاموال , ويحتسب المعدل من قسمة صافي الدخل التشغيلي على اجمالي حقوق الملكية.

د- مؤشرات الرافعة المالية :

أولاً : نسبة المديونية : تقيس اجمالي الاصول التي مولت بتمويل مقترض , وتحتسب بقسمة اجمالي المطلوبات على اجمالي الموجودات.
ثانياً : نسبة الديون الى حق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة مقارنة مع مساهمة المالكين , وتحتسب بقسمة اجمالي المطلوبات على اجمالي حقوق الملكية.

3. تطبيق المؤشرات المالية على المصارف محل التطبيق

أ- مصرف آشور الدولي

الجدول ادناه يبين المؤشرات المالية لمصرف آشور الدولي للسنوات (2017,2016,2015) وحسب البيانات المنشورة للمصرف :

ت	نوع المؤشر	نوع النسبة	النسبة للسنوات		
			2017	2016	2015
1	مؤشرات السيولة	نسبة التداول	3,15	2,48	2,33
2	مؤشرات السوق المالية	ربحية السهم الواحد	0,05	0,06	0,07
		القيمة الدفترية للسهم	1,06	1,01	0,95
3	مؤشرات الربحية التشغيلية	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية للسهم	0,28	0,34	0,45
		معدل العائد على الاستثمار	%4	%4	%4
4	مؤشرات الرافعة المالية	معدل العائد على حق الملكية	%5	%6	%7
		نسبة المديونية	%29	%33	%42
		نسبة الديون الى حق الملكية	%41	%48	%71

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

5- أرتفاع نسبة التداول والتي بلغت (2,33 و 2,48 و 3,15) للسنوات (2017,2016,2015) على التوالي مما يؤشر الى قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية قصيرة الاجل من خلال الأصول المتداولة , وبنفس الوقت يؤشر على تقييد رأس المال وتعكس سياسة متحفظة من قبل ادارة المصرف للابتعاد عن المخاطر وبالتالي سيؤثر على عوائد المصرف.

6- تعكس مؤشرات السوق المالية أنخفاض في ربحية السهم الواحد خلال السنوات (2017,2016,2015) حيث بلغت الربحية (7% , 6% , 5%) على التوالي , فضلاً عن انخفاض القيمة السوقية للسهم مقارنة الى القيمة الدفترية حيث بلغت (45% , 34% , 28%) على التوالي. بينما أرتفعت القيمة الدفترية للسهم حيث

بلغت (0,95 و 1,01 و 1,06) وهذا يؤكد سياسة المصرف المتحفظة والتي تتجنب المخاطرة وبالتالي أثرت على ربحية المصرف .

7- بينت مؤشرات الربحية بان معدل العائد على حق الملكية انخفض خلال السنوات (2017,2016,2015) حيث بلغ معدل العائد (7% , 6% , 5%) على التوالي , أما معدل العائد على الاستثمار فثبت عند معدل (4%).

8- تشير مؤشرات الرافعة المالية الى انخفاض مساهمة الدائنين في موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين , حيث بلغت نسبة المديونية للمصرف (42%,33%,29%) خلال السنوات (2017,2016,2015) مما يؤشر انخفاض واضح في نسب المديونية , وكذلك انخفضت نسبة الديون الى حق الملكية حيث بلغت (71%,48%,41%) مما يؤشر الى ارتفاع مساهمة المالكين في موجودات المصرف.

ب- مصرف بغداد

الجدول ادناه يبين المؤشرات المالية لمصرف بغداد للسنوات (2017,2016,2015) وحسب البيانات المنشورة للمصرف :

ت	نوع المؤشر	نوع النسبة	النسبة للسنوات		
			2015	2016	2017
1	مؤشرات السيولة	نسبة التداول	1,17	1,14	1,16
2	مؤشرات السوق المالية	ربحية السهم الواحد	0,02	0,08	0,03
		القيمة الدفترية للسهم	1,05	1,13	1,11
3	مؤشرات الربحية التشغيلية	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية للسهم	1,11	0,81	0,55
		معدل العائد على الاستثمار	0,3%	2%	0,7%
4	مؤشرات الرافعة المالية	معدل العائد على حق الملكية	2%	7%	3%
		نسبة المديونية	83%	76%	75%
		نسبة الديون الى حق الملكية	464%	324%	294%

من الجدول أعلاه يتضح الاتي:

أ- حافظ المصرف على نسب التداول بشكل متقارب حيث بلغت (1,17 و 1,14 و 1,16) للسنوات (2017,2016,2015) على التوالي مما يؤشر الى قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية قصيرة الاجل من خلال الأصول المتداولة ولكن هذه النسبة هي اقل من المعيار الصناعي البالغ (2 : 1) مما يؤشر على ان ادارة المصرف غير متحفظة في ادارة السيولة المالية وتميل الى المخاطرة , أما صافي رأس المال العامل فقد انخفض من (212 مليار دينار للسنة 2015) الى (125 و 127) مليار دينار للسنتين 2016 و 2017 على التوالي .

ب- تعكس مؤشرات السوق المالية تغير في ربحية السهم الواحد خلال السنوات (2017,2016,2015) حيث بلغت الربحية (2% , 8% , 3%) على التوالي , فضلاً عن انخفاض القيمة السوقية للسهم مقارنة الى القيمة

الدفترية حيث بلغت (111% , 81% , 55%) على التوالي. اما القيمة الدفترية للسهم حيث بلغت (1,05 و1,13 و1,11) .

ج- بينت مؤشرات الربحية بان معدل العائد على حق الملكية ارتفع خلال سنة 2016 حيث بلغت (7%) مقارنة بالسنتين (2017,2015) التي بلغ معدل العائد فيها (2% , 3%) على التوالي , كذلك معدل العائد على الاستثمار ارتفع خلال سنة 2016 حيث بلغت (2%) مقارنة بالسنتين (2017,2015) التي بلغ معدل العائد فيها (0,3% , 0,7%) على التوالي.

د- تشير مؤشرات الرافعة المالية الى انخفاض مساهمة الدائنين في موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين , حيث بلغت نسبة المديونية للمصرف (83%,76%,75%) خلال السنوات (2017,2016,2015) مما يؤثر انخفاض واضح في نسب المديونية ورغم هذا الانخفاض ولكنه مازال يشكل نسبة كبيرة حيث يتجاوز معيار نسب المديونية البالغ (50%) , وكذلك انخفضت نسبة الديون الى حق الملكية حيث بلغت (464%,324%,294%) مما يؤثر الى ارتفاع مساهمة المالكين في موجودات المصرف خلال السنوات (2017,2016,2015) ولكن تبقى نسب التمويل بالاعتماد على الدائنين كبيرة جداً وتتجاوز نسبة المعيار البالغ (50%) وتعكس مخاطرة المصرف الكبيرة بالاعتماد بشكل كبير على الدائنين في تمويل موجودات المصرف.

ج- مصرف التجاري العراقي

الجدول ادناه يبين المؤشرات المالية لمصرف التجاري العراقي للسنوات (2017,2016,2015) وحسب البيانات

المنشورة للمصرف :

ت	نوع المؤشر	نوع النسبة	النسبة للسنوات		
			2017	2016	2015
1	مؤشرات السيولة	نسبة التداول	4,90	2,95	2,94
2	مؤشرات السوق المالية	ربحية السهم الواحد	0,04	0,03	0,03
		القيمة الدفترية للسهم	1,17	1,13	1,10
3	مؤشرات الربحية التشغيلية	القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية للسهم	0,42	0,42	0,37
		معدل العائد على الاستثمار	%1	%2	%2
4	مؤشرات الرافعة المالية	معدل العائد على حق الملكية	%3	%3	%3
		نسبة المديونية	%20	%33	%30
		نسبة الديون الى حق الملكية	%58	%50	%42

من الجدول أعلاه يتضح الاتي:

أ- ارتفاع نسبة التداول والتي بلغت (2,94 و 2,95 و 4,90) للسنوات (2017,2016,2015) على التوالي مما يؤثر الى قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية قصيرة الاجل من خلال الأصول المتداولة وهذا مايعكسه ايضاً صافي رأس المال العامل , وبنفس الوقت يؤثر على تقييد رأس المال وتعكس سياسة متحفظة من قبل ادارة المصرف للابتعاد عن المخاطر وبالتالي سيؤثر على عوائد المصرف.

ب- تعكس مؤشرات السوق المالية ثبات في ربحية السهم الواحد خلال السنتين (2015,2016) حيث بلغت الربحية (3%) في حين ارتفعت ربحية السهم الواحد الى (4%) خلال سنة 2017 , اما القيمة السوقية للسهم مقارنة الى القيمة الدفترية فارتفعت الى (42%) خلال السنتين (2016 , 2017) بعدما كانت (37%) خلال سنة 2015 . بينما أرتفعت القيمة الدفترية للسهم حيث بلغت (1,10 و 1,13 و 1,17) وهذا يؤكد سياسة المصرف المتحفظة والتي تتجنب المخاطرة وبالتالي اثرت على ربحية المصرف .

ج- بينت مؤشرات الربحية ثبات معدل العائد على حق الملكية خلال السنوات (2015,2016,2017) حيث بلغ معدل العائد (3%) , أما معدل العائد على الاستثمار فانخفض من (2%) خلال السنتين (2015 , 2016) الى (1%) خلال سنة 2017.

د- تشير مؤشرات الرافعة المالية الى انخفاض مساهمة الدائنين في موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين , حيث بلغت نسبة المديونية للمصرف (30%,33%,20%) خلال السنوات (2015,2016,2017) مما يؤثر انخفاض واضح في نسب المديونية , ولكن ارتفاع في نسبة الديون الى حق الملكية حيث بلغت (42%,50%,58%) للسنوات (2015,2016,2017) على التوالي مما يؤثر الى ارتفاع مساهمة الدائنين في تمويل موجودات المصرف.

د- مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

الجدول ادناه يبين المؤشرات المالية لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل للسنوات (2015,2016,2017)

وحسب البيانات المنشورة للمصرف :

ت	نوع المؤشر	نوع النسبة	النسبة للسنوات		
			2015	2016	2017
1	مؤشرات السيولة	نسبة التداول	1,38	1,51	1,53
2	مؤشرات السوق المالية	ربحية السهم الواحد	0,04	0,06	0,05
		القيمة الدفترية للسهم	1,09	1,09	1,09
		القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية للسهم	-	-	0.74
3	مؤشرات الربحية التشغيلية	معدل العائد على الاستثمار	%1	%2	%2
		معدل العائد على حق الملكية	%3	%6	%5
4	مؤشرات الرافعة المالية	نسبة المديونية	%66	%58	%57
		نسبة الديون الى حق الملكية	%191	%140	%142

من الجدول أعلاه يتضح الاتي:

أ- أرتفاع نسبة التداول والتي بلغت (1,38 و 1,51 و 1,53) للسنوات (2015,2016,2017) على التوالي ولكن رغم هذا الارتفاع الا انه مازال اقل من المعيار البالغ (1:2) مما يؤثر الى ضعف قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية قصيرة الاجل من خلال الأصول المتداولة , وبنفس الوقت يؤثر على سياسة مخاطرة من قبل ادارة المصرف وبالتالي سيؤثر على عوائد المصرف.

ب- تعكس مؤشرات السوق المالية تفاوت في ربحية السهم الواحد خلال السنوات (2015,2016,2017) حيث بلغت الربحية (4% , 6% , 5%) على التوالي , اما القيمة السوقية للسهم مقارنة الى القيمة الدفترية فلم

تستخرج للسنتين (2015 , 2016) لعدم وجود بيانات عنها اما سنة 2017 فبلغت (74%) . اما القيمة الدفترية للسهم فثابتة بنسبة (109%) للسنوات (2015,2016,2017).

ج- بينت مؤشرات الربحية بان معدل العائد على حق الملكية ارتفع خلال السنتين (2016,2017) حيث بلغ معدل العائد (6% , 5%) على التوالي في حين كان معدل العائد (3%) خلال سنة 2015 , أما معدل العائد على الاستثمار فارتفع الى (2%) خلال السنتين (2016,2017) بعدما كان المعدل (1%) خلال سنة 2015.

د- تشير مؤشرات الرافعة المالية الى انخفاض مساهمة الدائنين في موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين , حيث بلغت نسبة المديونية للمصرف (66%,58%,57%) خلال السنوات (2015,2016,2017) مما يؤشر انخفاض في نسب المديونية ورغم هذا الانخفاض ولكنه مازال يشكل نسبة كبيرة حيث يتجاوز معيار نسب المديونية البالغ (50%) , وكذلك انخفضت نسبة الديون الى حق الملكية حيث بلغت (191%,140%,142%) مما يؤشر الى ارتفاع مساهمة المالكين في موجودات المصرف خلال السنوات (2015,2016,2017) ولكن تبقى نسب التمويل بالاعتماد على الدائنين كبيرة جداً وتتجاوز نسبة المعيار البالغ (50%) وتعكس مخاطرة المصرف الكبيرة بالاعتماد بشكل كبير على الدائنين في تمويل موجودات المصرف.

المبحث الخامس/ الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

يطرح هذا المبحث الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراستها التطبيقية في المصارف المبحوثة ، كما وتم اقتراح عدد من التوصيات التي تتجه نحو استكمال ما توصل إليه البحث.

أولاً : الاستنتاجات :

1- الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي في تقييم المصارف التجارية العراقية.
2- ارتفاع نسبة التداول على التوالي ولكن رغم هذا الارتفاع الا انه مازال اقل من المعيار البالغ (2:1) مما يؤشر الى ضعف قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية قصيرة الاجل من خلال الأصول المتداولة , وينفس الوقت يؤشر على سياسة مخاطرة من قبل ادارة المصرف وبالتالي سيؤثر على عوائد المصرف. وهنا يجب استخدام المؤشرات المالية يسهم في تحديد الفرص المتاحة للمصارف والاستخدام الامثل للموارد المتاحة لتحقيق اهداف المصارف بفاعلية.

3- تعكس مؤشرات السوق المالية تفاوت في ربحية السهم الواحد خلال السنوات (2015,2016,2017) حيث بلغت الربحية (4% , 6% , 5%) على التوالي , اما القيمة السوقية للسهم مقارنة الى القيمة الدفترية فلم تستخرج للسنتين (2015 , 2016) لعدم وجود بيانات عنها اما سنة 2017 فبلغت (74%) . اما القيمة الدفترية للسهم فثابتة بنسبة (109%) للسنوات (2015,2016,2017) وبالتالي يمكن تحديد المخاطر المستقبلية التي قد تواجه المصارف من خلال استخدام النسب المالية وتحليل دلالاتها ودراستها ومقارنتها مع المصارف العاملة في نفس القطاع.

- 4- تشير مؤشرات الرافعة المالية الى انخفاض مساهمة الدائنين في موجودات المصرف مقارنة بمساهمة المالكين وبالتالي يمكن التنبؤ بمدى قابلية المصرف على الاستمرار والتطور وزيادة الأرباح من خلال دراسة دلالات المؤشرات المالية.
- 5- يمكن الحكم على مدى كفاءة ادارة المصارف باستغلال الامثل للموارد المتاحة لتلك المصارف باستخدام التحليل المالي.

ثانياً : التوصيات :

1. ان ارتفاع نسبة التداول تعكس مؤشرات السوق المالية وبالتالي على ادارات المصارف التوسع باستخدام التحليل المالي للبيانات المالية لمعرفة الفرص المتاحة للمصرف واستغلالها بالشكل الامثل فضلاً عن تجنب المخاطر المحتملة. اذ تعكس مخاطرة المصرف الكبيرة بالاعتماد وبشكل كبير على الدائنين في تمويل موجودات المصرف، كونها تعكس مخاطرة المصرف الكبيرة بالاعتماد بشكل كبير على الدائنين في تمويل موجودات المصرف.
2. يؤدي الانخفاض في ربحية السهم الى زيادة المنافسة بين المصارف الاهلية مما يحتم على ادارة المصارف استحداث اقسام خاصة للبحث والتطوير ورفدها بالعناصر المؤهلة وتمتلك الخبرة والكفاءة في مجال العمل المصرفي والتحليل المالي لمعرفة المجالات التي يمكن بها تطوير مجالات العمل المصرفي ذات العائد المرتفع والمخاطر المنخفضة او المتوازنة.
3. الدخول او التوسع في المجال الاستثماري مثل الاستثمار العقاري او الزراعي او الصناعي وغيرها من المجالات للتنوع في مجالات العمل المصرفي وزيادة الارباح.

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

1. ابو زيد، محمد المبروك، (2009)، "التحليل المالي للشركات والاسواق المالية"، الطبعة الثانية ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية.
2. احمد عبد الزهرة حمدان،(2009) ، "فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1995-2006" ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد.
3. حمادة ، طارق عبد العال ،(2005) : " حوكمة الشركات" - المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية .
4. رضا، صاحب أبو حمد، (2005) ، "إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن .
5. سعّيد، عبد السلام لفتة، (2013) "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي"، الذاكرة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى .

6. الشديفات، خلدون، (2001)، "إدارة وتحليل مالي"، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
7. العلاق، بشير عباس، (1998)، "إدارة المصارف-مدخل وظيفي"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
8. العلي، اسعد حميد، (2007)، "الإدارة المالية (الاسس العلمية والتطبيقية)"، جامعة مؤتة دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
9. فهد، نصير حمود مزنان (2009)، "اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
10. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
11. مطر، مطر محمد (2003)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ولائتماني"، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الأولى 0
12. عبد الحميد، عبدالمطلب، (2013)، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية الإسكندرية،
13. مريج، منذر- حمودة، عبد الواحد- مزيق، أكرم، (2014) "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحميل المتعدد المتغيرات: دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية"، مجمعه جامعة تشرين، سمسة العموم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (2)،

ثانيا : المصادر الاجنبية :

1. Atrill, Peter .(2005). Financial management for decision makers , Pearson Education.
2. Cava PB, Junior APS, de Branco AMF (2016) Evaluation of bank efficiency in Brazil: a DEA approach. Revista de Administração Mackenzie .
3. Ch. Spathis, E. Petridou, N. Glaveli (2002). in New Trends in Banking Management, An Empirical Study of Service Quality Perspectives in Public and Private Banks.
4. Choi, F., Hino, H., Min, S. et al. J Int Bus Stud (1983) 14: 113.
5. Faris Alshubiri ,(2019)" Analysis Of The Financial Model Of The ICT Price Basket On Financial Development Indicators Of GCC Countries"The Review Of Socionetwork Strategies
6. Feroz, E., Kim, S. & Raab, R. J Oper Res Soc (2003) 54: 48.
7. Fülbiér, R.U., Silva, J.L. & Pferdehirt, M.H. Schmalenbach Bus Rev (2008) 60: 122.
8. Gil-Lafuente A.M. (2001) Financial Analysis in uncertainty. In: Gil-Aluja J. (eds) Handbook of Management under Uncertainty. Applied Optimization, vol 55. Springer, Boston, MA
9. Liu, C., O'Farrell, G., Wei, K. and Yao, L. (2013), "Ratio analysis comparability between Chinese and Japanese firms", Journal of Asia Business Studies, Vol. 7 No. 2, pp. 185-199.
10. Meig, Robert. Et al., "Accounting - the Basis for Business Decisions" 10 ed, New York, McGraw-Hill Companies, inc., 1996
11. Thompson , John L " Strategic Management - Awareness& Change "2nd ed , Chapman -Hall Pub ,1994.

12. Ying Li · Yung-ho Chiu · Tai-Yu Lin · Yun Yuan Huang (2019)" Market share and performance in Taiwanese banks: min/ max SBM DEA" ORIGINAL PAPER, Received: / Accepted: 30 January 2019 © Societal de Statistical e Investigation Operative.
13. Zeller, T., Kostolansky, J. and Bozoudis, M. (2016), "Have changes in business practices and reporting standards changed the taxonomy of financial ratios?", *American Journal of Business*, Vol. 31 No. 2, pp. 85-97.
14. Zeller, T., Kostolansky, J. and Bozoudis, M. (2019), "An IFRS-based taxonomy of financial ratios", *Accounting Research Journal*, Vol. 32 No. 1, pp. 20-35.
15. Tadesse Wubie Abate & Enyew Alemaw Mesfin (2019), "Factors Affecting Profitability of Commercial Banks in Ethiopia ",*International Journal of Research and Analytical Reviews (IJRAR)*.
16. Konovalova N., Kristovska I., Kudinska M(2017) , "Credit Risk Management In Commercial Banks",*POLISH JOURNAL OF MANAGEMENT STUDIES*,vol13,no,2.
17. Timothy P. Corbett, Sebastjan Smodis(2018)" Buy-side liquidity risk management best practices" *Journal of Risk Management in Financial Institutions*, Vol. 11, 3 207–217.
18. Liikanen E (2012) High-Level Expert Group on Reforming the Structure of the EU Banking Sector.
19. Shahin Alam,(2018)" Impact of Different Elements on ROE of Banks" *J Hotel Bus Manage*, an open access journal Volume 7 • Issue 2 • 1000182.
20. Maisyarah Stapah Salleh, Bayu Taufiq Possumah, Nizam Ahmat,(2018)" Net Profit Margin Determinants of Islamic Subsidiaries of Conventional Banks in Malaysia (Penentu Margin Untung Bersih di Subsidiari Islam Bank Konvensional Malaysia)" *Jurnal Ekonomi Malaysia* 52(2).
21. Petersen, Mark & Ilse Schoeman.(2008). Modeling of banking profit via return-on-assets and return-onequity. *Proceedings of the World Congress on Engineering*. Vol. 2 .
22. Brigham, Eugene. Michael .(2011). Ehrhardt. *Financial management: Theory & practice* ,Cengage Learning.
23. Idaho & Utah, (1996)" Zions Business Resource Center" *Healthy Business Guide*, Zions First National Bank Edward Lowe Foundation,